هل تتبخر أحلام ابن سلمان

التغيّر المناخي ورؤية 2030

كل شيء معدّ كما خطط له، ما لم يطرأ متغيّر ما يقوّض جزئيًا أو كليًا الصرح الرؤيوي الذي بناه محمد بن سلمان على أساس "المستقر". وفي منطقة بات فيها "المتغيّر" هو "الثابت" فإن البناء على "مستقر" افتراضي يرهن المصير للمجهول.

كان المتغير المناخي من موضوعات القلق القديمة، ولكن غير الحاضرة بجد وبصورة دائمة في أي مناقشات داخلية وعلى مستوى صنّاع القرار. ولكن سوف يفرض هذا الموضوع نفسه محوريًا في أي تخطيط مستقبلي، نتيجة تفاقم الاحتباس الحراري وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصناعية.

في تقديرات مناخية مستقبلية تخصصية ذكرت أن هناك مناطق في العالم سوف تكون غير قابلة للاستيطان البشري نتيجة ارتفاع درجات الحرارة إلى أعلى من معدلاتها المحتملة. لم تلفت تلك التقديرات في الاعوام السابقة انتباه صانع القرار فضلًا عن عموم الجمهور بسبب، ربما، عدم الإحساس باقتراب الخطر إلى الوجود البيولوجي للإنسان والكيانات بكل أشكالها.

ولأن البعد الاقتصادي يكتسب أهمية قصوى لدى صانع السياسات في المملكة السعودية، فإن ثمة اهتمامًا بالتغيّر المناخي وانعكاساته على

التحوّل الاقتصادي. فالمشاريع التي أطلقتها رؤية السعودية 2030 مصمّمة على أساس استقرار مناخي أو ظروف مناخية مؤاتية أو قابلة للتكييف، بحيث يمكن إجراء تعديلات على البيئة الطبيعية والمناخية التي تقام عليها المشاريع الاستثمارية بأنواعها.

رسائل الاحتباس الحراري والتغيّر المناخي عمومًا كانت درامية، وسوف تفرض تحديًا كبيرًا في الاعوام المقبلة، بتكاليف باهظة على رؤية 2030. في موسم الحج في الفترة من 14 إلى 19 يونيو 2024 توفي ما لا يقل عن 1426 حاجًا من جنسيات مختلفة أثناء أداء فريضة الحج في مكة بسبب الحرارة الشديدة التي تجاوزت 50 درجة مئوية. وبلغت أعلى درجة حرارة مسجلة في المسجد الحرام بمكة 51.8 درجة مئوية، وهي درجة تجعل سير الحياة الطبيعية مستحيلًا. وإن هذا الحادث المميت الذي من المرشح تكرراه في الآعوام المقبلة وبأعداد أكبر نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، ينبىء ليس عن واقع مدينة مكة المكرمة ولا الحجاز (المنطقة الغربية من الجزيرة العربية) وإنما يبعث برسالة عن مستقبل المناخ في الجزيرة العربية على نحو العموم وفي منطقة المشاريع الاستثمارية شمال غربي المملكة على نحو خاص. وهذا يفرض استنفارًا عامًا ورصدًا لموازنات مالية ضخمة من أجل معالجة الاحتباس الحراري لانقاذ البلاد من خطر استحالة الحياة فيها واجتراح حلول جذرية إذا ما أريد لمشاريع رؤية 2030 أن تكون قابلة للحياة والنجاح. ومن المعلوم أن هذه الحلول ليست رخيصة، وأن كلفة تغيّر المناخ تفوق قدرة خزانة الدولة على تحملها، وإن تغافل هذه المشكلة يعني تزايد أعداد الوفيات الذي ينعكس على صورة المملكة وفشل إدارتها لتنظيم موسم الحج، وكذلك لمشاريعها الاستثمارية التي

بنيت على أساس أنها في بيئة مستقرة مناخيًا. وليس هناك من جهة يمكنها تحمّل تداعيات هذا التغيّر سوى الحكومة السعودية نفسها التي تخطط لتنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال سلسلة مشاريع استثمارية بطابع سياحي.. وفي نهاية المطاف، ستدفع الحكومة تكلفة تغير المناخ لأنها الرابح الأكبر من استقراره والخاسر الأكبر من تدهوره، وسوف يفرض هذا التحدي نفسه في السنوات المقبلة.

في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر 2023 في الرياض بتنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ بالتعاون مع شركائه العالميين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجموعة البنك الدولي، شارك أكثر من 9 آلاف شخص من 137 جنسية في أكثر من 240 جلسة حوارية. وأعلن عن خطة مؤلفة من ثلاثة أركان بهدف تعزيز الأهداف المناخية العالمية: آلية السوق للتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري "الكربون المكافئ" في المملكة، وخارطة الطريق لهدف مبادرة السعودية الخضراء المتمثل بزراعة 10 مليارات شجرة، ومبادرة تمكين إفريقيا المبنية على مبادرة حلول الطهي النظيف لتوفير الغذاء. ووقعت ست مذكرات تفاهم، بما فيها المذكرة التي وقعتها وزارة الطاقة مع الهند في مجال الربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر/النظيف وسلاسل الإمداد.

في حقيقة الأمر، إن هذه الحلول المقترحة كانت أشبه بأحلام مستحيلة، أو مشاريع فضائية غير قابلة للتحقق، فلا مشروح التشجير دخل حيز التنفيذ ولا الهيدروجين الأخضر تم انتاجه حتى الآن دع عنك العمل على الربط الكهربائي..

وكان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قد أطلق في مارس 2021 مبادرتين وهما "مبادرة السعودية الخضراء" ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر". وكلا المبادرتين جزء من استراتيجية "رؤية السعودية 2030". على أساس الانتقال إلى "السياسة الخضراء" لمواجهة الانبعاثات الكربونية وتاليًا الاحتباس الحراري، وهذه لا تقتصر على المملكة السعودية فحسب بل وتشمل منطقة الشرق الأوسط عامة.

وبحسب الخطة المقترحة من إبن سلمان فإن استراتيجية التشجير تقضي بتحويل 600 ألف كيلومتر مربع (30% من أراضي المملكة) إلى محميات خاصة، بما فيها المحميات البحرية والمناطق الساحلية.

السؤال الكبير كان ولا يزال: كيف سيتم غرس هذا العدد الهائل من الاشجار، ومن يقوم برعايتها، وماهي الآليات؟ يجادل الخبراء بأن أعدادًا هائلة من الأشجار مرشحة للموت بسبب عدم تحمّل الظروف البيئية (الحيوانات والحشرات من بين تلك العوامل) فضلًا عن عدم موائمة خصائص التربة لتحمل التغيّر المناخي بما يجعل من الصعب التنبوء بمديات بعيدة لهذا النوع من المشاريع.

مؤتمرات أخرى مماثلة عن التغير المناخي عقدت في مصر في عام 2022، وفي الامارات برعاية الامم المتحدة، في دسيمبر 2023. في واقع الأمر إن هذه المؤتمرات تأتي في إطار سباق عالمي لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، حيث تواجه دول غرب آسيا تحديات بيئية فريدة من نوعها تتطلب معالجات عميقة وجدّية من أجل حماية مستقبل بلدان المنطقة.

وتمثل منطقة الخليج واحدة من أكثر المناطق تأثرًا بتغيّر المناخ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى درجات الحرارة المرتفعة، والتي تجاوزت المتوسط العالمي. وفي السنوات الأخيرة، كثّفت بلدان العالم العربي اهتمامها بتداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري، وخاصة آثارها الاقتصادية، لتجنب عواقبها الضارة.

يسلط تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الضوء على الفجوة الكبيرة بين انبعاثات الإحتباس الحراري العالمية الحالية والمستويات المطلوبة للحد من ظاهرة الإحتباس الحراري بما يتماشى مع اتفاقية باريس. وأشار التقرير إلى أن الإنبعاثات الناتجة عن المساهمات المحدّدة وطنيًا للدول (NDCs) من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية خلال القرن الحادي والعشرين.

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 الصادر عن صندوق النقد العربي إلى أنه بحلول عام 2050، قد تشهد المنطقة انخفاضًا كبيرًا في توافر المياه والإنتاجية الزراعية. وتتفاقم مشكلة شح المياه في الدول العربية عامًا بعد عام بسبب النمو السكاني من جهة والنمو الحضري من جهة أخرى وما يصاحبه من تغير في أنماط العيش والغذاء، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي على درجات الحرارة وعلى انتظام الأمطار. وبمعدل نمو سكاني يبلغ حوالي 2 في المائة في السنة، فإنه يقدر أن تهبط حصة الفرد من المياه الى حوالي 390 م^3 سنويًا بحلول عام 2050. وقد يؤدي هذا الانخفاض، المرتبط بندرة المياه المرتبطة بالمناخ، إلى خسائر اقتصادية تعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وتشير التوقعات إلى أن كميات الأمطار

ستنخفض وخاصة في المشرق العربي في حدود 10– 30 في المائة بحلول عام 2050 تقودنا إلى استنتاج مدى الآثار السلبية المتوقعة على الإنتاج الزراعي في الدول العربية، والتي تؤكد أن المنطقة العربية ستكون من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي.

وتمثل المملكة السعودية مركزًا للتغير المناخي في منطقة غرب آسيا بسبب الانبعاثات الكربونية الناجمة عن عمليات انتاج وتصفية النفط وحرق الغاز، وتأثيراتها على تعقيدات المنطقة وإمكانيات التحوّل.

وفيما تراهن المملكة السعودية على زيادة الطلب على النفط الخام من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية المتعثرة، حيث تأمل في انتاج 10 ملايين برميل يوميًا، فإن ثمة تداعيات مناخية خطيرة على هذا الارتفاع بما يحمله من أخطار على الأمن الاقتصادي.

كانت السعودية على دراية تامة بمخاطر الاحتباس الحراري على مشاريع الرؤية، وما إطلاقها مبادرات التشجير والسعودية الخضراء وانتاج الطاقة النظيفة وتخفيف الاعتماد على النفط سوى محاولات لاحتواء تداعيات التغيّر المناخي. من بين تلك المحاولات لجوء شركة "أرامكو" السعودية إلى خيار احتجاز الكربون وهي "استخلاص مخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر كبرى، مثل محطات الطاقة الكهربائية، في باطن الأرض للحيلولة دون انبعاثه في الغلاف الجوي". ثمة رهانات عالمية على مشروعات التقاط ثاني اكسيد الكربون وتخزينه في باطن الأرض بهدف تخفيض 20% من الانبعاثات اللازم التخلص منها لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وفقًا لتقديرات شركة أبحاث الطاقة وود ماكنزي.

وتتمثل جهود التخفيف في احتجاز 44 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2035، وفقًا لتقرير صادر عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية في مايو 2023. وكذلك، احتجاز مليوني طن من ثاني أكسيد الكربون واستخدامها يوميًا لإنتاج الجليكول واليوريا والميثانول الأخضر، بالإضافة إلى الوقود النظيف، وفقًا للاجتماع الرابع عشر لوكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي وأوبك.

ولكن لم تلق هذه المبادرة قبولًا لدى دعاة حماية البيئة، إذ ينتابهم قلق من أن عملية التقاط الكربون تركز على إنبعاثات الوقود الأحفوري كحل سريع بدلاً من تقليل الانبعاثات. وفي عام 2021 أجرت منظمة المناخ الدولية Global Witness بحثاً لتقييم ما إذا كانت التكنولوجيا قادرة على المساعدة في تحقيق هدف منع ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية. وكانت النتيجة: "لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تخفيضات الانبعاثات العالمية في الموعد المحدد، ولكنها تستخدم أيضاً لاستخراج المزيد من النفط" كما يقول دومينيك إيغلتون، أحد كبار الناشطين في غلوبال ويتنس.

وكانت التقديرات تفيد بأنه يجب أن تنخفض الإنبعاثات العالمية الصافية الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45٪ عن مستويات عام 2010 بحلول عام 2030، لتصل إلى "صافي الصفر" في حوالي عام 2050. وهذا يعني أنه يجب موازنة أي انبعاثات متبقية عن طريق إزالة ثاني أكسيد الكربون من الهواء.

وفيما تدور التوقعات حول ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 1.5 درجة مئوية، فإن المخاوف سوف تبقى كذلك ما لم يكن هناك جهد جماعي وعالمي، إذ لا يكفي أن تقوم دولة أو أكثر بمعالجة الانبعاثات الكربونية، وإن نجاح الحلول المقترحة في أوائل ثلاثينات القرن الحادي والعشرين متوقف على استعداد العديد من الاقتصادات لمواجهة التأثيرات المحتملة للمخاطر الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بتسريع تغير المناخ، من خلال إطلاق انبعاثات الكربون، وتضخيم التأثيرات ذات الصلة، مما يهدد سكان البلدان الضعيفة مناخيًا. ويمكن أن تنهار القدرة الجماعية للمجتمعات على التكيف، بالنظر إلى الحجم الهائل للتأثيرات المحتملة ومتطلبات الاستثمار في البنية التحتية، مما يترك بعض المجتمعات والبلدان غير قادرة على استيعاب الآثار الحادة والمزمنة لتغير المناخ السريع.

لابد من التذكير مرات ومرات إلى أن التغيّرات البيئة والكوكبية يمكن أن تؤثر مجتمعة وبشكل جذري على النمو الاقتصادي والتأمين على مدى العقد المقبل الذي قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والمياة والصحة. ويمكن أن تؤدي التأثيرات الفورية إلى تقليل الإنتاجية الزراعية، ما يتسبب في فشل الحصاد بشكل متزامن في المناطق الرئيسية. وتلفت بعض الدراسات إلى أن فقدان كتلة جليدية كبيرة من الغطاء الجليدي في جرينلاند قد يؤدي إلى حالات جفاف وفقدان زراعي في منطقة الساحل، في شمال أفريقيا، في نفس الوقت الذي يقلل فيه من الإنتاجية الأولية البحرية في الشمال.

وعلى الرغم من أن التأثيرات الجغرافية المحددة معقدة للغاية بسبب تأثير أنظمة كوكبية متعددة، فإن انعدام الأمن الغذائي والمائي يشكل

مصدرًا رئيسيًا للإنكشاف - أو النفوذ - للعديد من الدول. وتعد الصين وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا والمملكة السعودية من بين أكبر المستوردين الصافين للمنتجات الغذائية والزراعية. ويمكن أن يؤدي اشتداد المنافسة على الموارد إلى إثارة نزاعات حول تضاؤل الموارد حول مصادر المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الصالحة للسكن. وعلى الساحة الدولية، يمكن للتغيرات في الإنتاجية الزراعية وتوافر المياه أن تغير أنماط التجارة العالمية والتحالفات، أو حتى تصبح ورقة مساومة في الإدارة المثيرة للجدل لتدفقات الهجرة بين البلدان المضيفة، مما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى الديناميكيات الجيواستراتيجية المتغيرة.

ونعود إلى ما يواجه النظام السعودي في المرحلة المقبلة من تحديات مصيرية. وبحسب آدم رمزي إن أقوى تحدي يواجه المملكة السعودية هي مكانتها في الاقتصاد والجيوبوليتك على مستوى العالم. وإن قوة آل سعود هي نتاج مباشر لهوس الغرب بالنفط. والسؤال هل سوف يحتفظ آل سعود بهذه القوة في حال اتجاه العالم نحو الطاقة الخضراء؟ ويتوقع الخبراء أن تكون شبه الجزيرة العربية على الأرجح شديدة الحرارة بحيث لا يمكن أن يسكنها الإنسان في غضون 80 عامًا. وتعد السعودية الحالية أكبر دولة عرضة للتهديد من تغير المناخ على هذه الأرض. وهي معرضة بشدة لتغير المناخ، مع تضافر عدد من العوامل لجعل شبه الجزيرة واحدة من أكثر الأماكن سخونة في العالم.

وبكلمات آدم رمزي: "فالهواء الساخن الصاعد من شبه القارة الهندية إلى شرق المملكة العربية السعودية يلقي مياهه خلال موسم الرياح الموسمية الصيفية، قبل أن يتجه غربًا في الغلاف الجوي العلوي ويهبط

إلى شبه الجزيرة العربية، منتجًا سماء صافية وضغطًا مرتفعًا وطقسًا شديد الجفاف. ومع ضخ تغير المناخ المزيد من الطاقة إلى نظام الطقس هذا، فمن المرجح أن تشتد درجات الحرارة".

وقد أفاد الخبراء بالفعل أن الوفيات المرتبطة بالحرارة في المملكة السعودية آخذة في الارتفاع، حيث تجاوزت درجات الحرارة 50 درجة مئوية في بعض أجزاء البلاد هذا الصيف. وتشير التوقعات إلى أن الحرارة الشديدة ستجعل العيش في مدن بما في ذلك جدة صعبًا للغاية في غضون 30 عامًا. وتشير دراسة نشرت في مجلة Nature Climate Change في عام 2015 إلى أنه من دون اتخاذ إجراءات جادة للحد من الانبعاثات، فمن المرجح أن تكون شبه الجزيرة العربية شديدة الحرارة بحيث لا يمكن أن يسكنها الإنسان في غضون 80 عامًا، حيث تتجاوز درجات الحرارة الحدود المادية للأجسام البشرية.

وكما يقول مؤلفو هذه الورقة البحثية: "تكشف نتائجنا عن نقطة ساخنة إقليمية محددة حيث من المرجح أن يؤثر تغير المناخ، في غياب تدابير تخفيف كبيرة، بشدة على قابلية الإنسان للسكن."

تتزايد الوفيات المرتبطة بالحرارة في المملكة العربية السعودية، حيث تجاوزت درجات الحرارة 50 درجة مئوية هذا الصيف.

وبحسب ملخص ورقة بعنوان (حلول لإزالة الكربون من النقل بالحافلات الحضرية: دراسة حالة لدورة الحياة في المملكة العربية السعودية) نشرت في المجلة سالفة الذكر في 9 يوليو 2024:

مع الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، تواجه دول مثل المملكة العربية السعودية تحديات في الحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن النقل بالحافلات في المناطق الحضرية بالنظر إلى أن حافلات خلايا الوقود التي تستخدم الهيدروجين الأزرق يمكن أن تقلل الانبعاثات بنسبة 53.6% مقارنة بحافلات الديزل، على الرغم من زيادة استخدام الطاقة بنسبة 19.5% من أنظمة احتجاز الكربون وتخزينه.

وتكشف ندرة البيانات وتبعثرها وكذلك قلة الابحاث عن الحافلات الكهربائية عن ضعف الاهتمام بالتحول نحو الطاقة الخضراء على عكس ما يروج له النظام السعودي وقادته، بحسب هذه الدراسة.

وبات معلومًا أن دول غرب آسيا وخصوصًا الناطقة باللغة العربية هي الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، ومع أن الدول النفطية قادرة على استثمار بعض مداخيلها في الطاقة الخضراء، ولكن حتى الآن لا يبدو أن هناك استثمارات متناسبة لمواجهة التحدي المناخي والاحتباس الحراري الناجم عن الانبعاثات الكربونية.

إن المملكة العربية السعودية، مثلها مثل الدول الأخرى في المنطقة، معرضة بشكل خاص لتغير المناخ، لأنه يهدد بشدة البيئة المادية للبلاد والمجتمع والمؤسسات الحكومية. ومن بين أكبر المخاوف ارتفاع درجات الحرارة. إن درجات الحرارة في المنطقة أعلى بكثير بالفعل من المتوسط العالمي، مع وصول موجات الحر الشديدة إلى أكثر من

50 درجة مئوية في عام 2024 في السعودية والكويت والعراق والامارات. وإذا استمر هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن تصبح أجزاء كبيرة من المنطقة غير صالحة للسكن بحلول نهاية هذا القرن. وقد حذر علماء المناخ من أن المنطقة في طريقها على المدى القريب إلى أن تصبح أكثر دفئا بمقدار 4 درجات بحلول عام 2050، وهو ما يتجاوز بكثير حد 1.5 درجة اللازم لمنع الانهيار البيئي العالمي.

وتشكل الفيضانات المفاجئة مصدر قلق رئيسي آخر. على الرغم من كونها دولة قاحلة للغاية، فإن المملكة السعودية غالبًا ما تتعرض لهطول أمطار غزيرة وغزيرة بشكل دوري. وعندما تقترن هذه الأمطار بوجود مستوطنات غير مخططة ونقص البنية التحتية المناسبة لتحويل مياه الأمطار في العديد من المدن الكبرى، فإنها يمكن أن تؤدي إلى فيضانات مفاجئة. تعد الفيضانات حدثًا ملحوظًا وشائعًا في المنطقة الجبلية الجنوبية الغربية للمملكة السعودية، وقد أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار كبيرة في الممتلكات على مدى السنوات القليلة الماضية.

ومن المفارقات أن حالات الجفاف تشكل أيضًا مصدرًا للقلق. وعلى الرغم من الزيادة في هطول الأمطار الغزيرة والعرضية، فمن المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في انخفاض عام في أنماط هطول الأمطار الوطنية وزيادة في معدلات التبخر. وتشير توقعات تغير المناخ إلى أن البلاد ستعاني من فترات جفاف أكثر اتساعًا، مما يؤدي إلى الاستنزاف السريع لخزانات المياه الجوفية وتفاقم ندرة المياه لدى السكان الضعفاء والمهمشين. وتصنف المملكة السعودية كواحدة من أكثر الدول التي

تعاني من ندرة المياه على هذا الكوكب، حيث يبلغ نصيب الفرد من الطلب على المياه ضعف المتوسط العالمي البالغ 265 لترًا يوميًا.

وقد أدى الاستهلاك المتزايد للمياه الجوفية في البلاد إلى انخفاض حاد في مستويات المياه الجوفية الوطنية، مما تسبب في هبوط حاد في الأراضي في بعض أجزاء البلاد. ولا تقتصر أزمة المياه في المملكة العربية السعودية بأي حال من الأحوال على ولاياتها القضائية الوطنية. بحلول عام 2050، قد تواجه منطقة الخليج بأكملها انخفاضًا بنسبة 50% في نصيب الفرد من المياه المتاحة، مما يشكل مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن احتمال ارتفاع في انبعاثات الكربون في المملكة السعودية مع لجوء البلاد إلى استخدام المياه بشكل أكبر. عملية تحلية المياه كثيفة الاستهلاك للطاقة لتلبية احتياجاتها المائية.

ويشكل ارتفاع مستويات سطح البحر أيضًا تهديدًا خطيرًا للمناطق الساحلية في المملكة السعودية، بما في ذلك المدن الكبرى مثل جدة والدمام. وقد تكون تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر على البنية التحتية والنشاط الاقتصادي والنسيج الاجتماعي في هذه المناطق كارثية، حيث من المتوقع أن يتعرض ما يقرب من 200 ألف شخص للفيضانات الساحلية المستمرة بحلول عام 2050.

ومن المرجح أن يكون للآثار المترابطة للتصحّر وارتفاع مستوى سطح البحر وندرة المياه آثار خطيرة على الإنتاج الزراعي في البلاد والأمن الغذائي بشكل عام. تستورد المملكة السعودية بالفعل 80% من غذائها، وقد تؤدي هذه الأحداث الناجمة عن المناخ إلى زيادة اعتماد البلاد على الواردات الغذائية. وإذا استمرت المملكة في مسار الانبعاثات العالية

الكربون، فمن المرجح أن تشهد زيادة بنسبة 88% في حالات الجفاف الزراعي بحلول عام 2050، وسوف ينهار إنتاجها الغذائي المحلي الضئيل بالفعل نتيجة لذلك.

وتقدم دراسة جاستن دارجن بعنوان (ما بعد "التعهدات الخضراء": المملكة العربية السعودية والإصلاحات المناخية التي تركز على المجتمع) المنشورة في موقع وقف كارنيجي في 6 يوليو 2023 أن آثار تغير المناخ في المملكة السعودية تشكل تهديدًا كبيرًا في جميع أنحاء البلاد، وأن بعض المجموعات الديموغرافية ستتحمل على نحو متزايد عبئًا أثقل بكثير، مثل العمال المهاجرين، والأقليات المذهبية (الشيعة في المنطقة الشرقية)، وكذلك فئة ما يسمى بالبدون "عديمي الجنسية".

فالعمال المهاجرون في المملكة السعودية معرضون للخطر بشكل خاص لأنهم غالبًا ما يتعرضون لظروف معيشية وعمل دون المستوى المطلوب، والاستغلال، وسوء المعاملة. كما أنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لآثار تغير المناخ المدمرة. ومع تزايد تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، غالبا ما يكون العمال المهاجرون أول من يتحمل العبء الأكبر من آثارها.

إن الظروف الخطرة والمجهدة بدنيًا، والتي غالبًا ما يعمل فيها العمال المهاجرون في المملكة السعودية، تعرضهم لمستويات أعلى من الإجهاد الحراري، وتلوث الهواء، وغير ذلك من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وتؤدي ساعات العمل الطويلة والأجور المنخفضة والتدريب دون المستوى الأمثل في مجالي السلامة والصحة إلى تفاقم التحديات

التي يواجهونها في التكيف مع آثار تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن افتقارهم إلى الحماية القانونية، وعدم قدرتهم على الانضمام إلى النقابات، ومحدودية حصولهم على الخدمات الاجتماعية، يجعل من الصعب عليهم تأكيد حقوقهم والدعوة إلى تحسين ظروف العمل.

ويلفت الكاتب إلى مفارقة فاصلة فحواها أن شبه الجزيرة العربية من المرجح أن تصبح واحدة من الأماكن الأولى التي لن يتمكن البشر حرفيًا من الاستقرار فيها، لأنها واحدة من الأماكن الأولى التي يُعتقد أن الحضارات الإنسانية قد استقرت فيها في المقام الأول.

ويثير الكاتب سؤالًا خطيرًا عن السر وراء بيع الحكومة السعودية أسهم شركة أرامكو. ويرجح أن تكون الحكومة السعودية في ورطة حقيقية. هل لذلك علاقة بالخطر البيئي للنفط وإمكانية التخلي عنه صناعيًا عما قريب؟

مؤشرات أخرى تفيد بأن المملكة السعودية تحاول التخلص من عبء النفط بيئيًا واقتصاديًا، والاتجاه نحو الطاقة النظيفة أو تخفيض الانبعثات بحلول عام 2030 كما ورد في المبادرة السعودية الخضراء والتي تزعم بأنها مصممة "للدفاع عن الحراك المناخي في الداخل والخارج". وتكررت دعاوى الالتزامات السعودية ببلوغ نقطة صفر كربون بحلول عام 2060 ولكن بدت كما لو أنها مجرد أكاذيب سخيفة من نظام يائس للحصول على لمعان أخضر. ويعلق جستن دارجن: هذه القطعة الصغيرة من غسيل السمعة ليست جديدة. وفي وقت سابق من هذا العام (2023)، أعلن ولي العهد أن 50% من توليد الطاقة في المملكة السعودية سيتم توفيره من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بينما ستأتي الـ 50% الأخرى من الغاز". وقال الأمير: "كوننا منتجًا

رائدًا للنفط في العالم، فإننا ندرك تماماً نصيبنا من المسؤولية في تعزيز المعركة ضد أزمة المناخ...وكما هو الحال مع دورنا الرائد في تحقيق استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز". ولذلك تعهّد، كما هي عادته في الاستعراض الفارغ، أنه بلاده ستعمل "على قيادة العصر الأخضر القادم". وكانت مدينة نيوم في شمال غرب البلد مصممة لهذا الغرض بكلفة مالية باهظة قدرت بنصف تريليون دولار. وكان إبن سلمان قد أعلن على الموقع الالكتروني لنيوم: "أقدم لكم الخط، مدينة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة ويبلغ طولها 170 كيلومترًا، وتحافظ على 95% من الطبيعة داخل نيوم، بدون سيارات، وصفر شوارع، وصفر انبعاثات كربونية". ولكن.. فشلت هذه المدينة في تحقيق أدنى اهدافها..وتبيّن أن النظام السعودي عاجز عن توفير الاموال الملطلوبة لبناء المدينة الطوباوية، وإن الحسابات المناخية غائبة..مع أن التحرك بشأن تغير المناخ ــ وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب على النفط ــ يشكل تهديدًا خطيرًا لآل سعود، الذين يتعثرون بالفعل بسبب نقص الطلب في الولايات المتحدة.

وفي الخلاصة: يمثل تغير المناخ الفعلي تهديدًا خطيرًا، حيث تبدأ الأرض التي يحكمونها في التحوّل إلى جمرة حارقة. وبعد أن وقعوا في هذه المعضلة، اختاروا نسج واقع بديل، آمنين بمعرفة أن الصحافة الغربية سوف تردده كالببغاء.